IRAQ

المؤتمر الدولي المعني بتعزيز الجهود العالمية في مجال الأمن النووي

كلمة

معالي هوشيار زيباري

وزير خارجية جمهورية العراق

فيينا 2013/07/1

السيد الرئيس..

يسرنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير للسيد يوكيا آمانو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الجهود التي بذلها في سبيل الإعداد لتنظيم هذا المؤتمر، وأغتنم هذه الفرصة، للتحدث عن وجهة نظر بلادي جمهورية العراق بشأن موضوع حيوي ومهم ألا وهو تعزيز الجهود الدولية في مجال الأمن النووي..

السيد الرئيس..

تُشاطر حكومة العراق المُجتمع الدولي بإن الإرهاب النووي يمثل أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وتعد تدابير الأمن النووي المشددة من الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية والمواد المُشعة إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها. كما تؤمن حكومة بلادي إيمانا مطلقاً بأن علينا جميعاً تقع مسؤولية احترام وتنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن التزامها بتلك المعاهدات والاتفاقيات، فإنها تحترم كذلك الترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح والسيطرة على التسلح ومنع الانتشار. وفي هذا الشأن حرص العراق وبموجب المادة ٩/هـ من الدستور على إحترام الحكومة العراقية وتنفيذها للإلتزامات الدولية الخاصة بمنع إنتشار وتطوير وإنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل، وهنا يسرني ان أذكر لحضراتكم جملة من الخطوات التي أنجزتها حكومة بلادي في هذا المجال:

- إنضمام العراق رسمياً إلى الإتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي بتأريخ ٢٠١٣/٥/١٣.
- مصادقة الحكومة العراقية على البروتوكول الاضافي الملحق بإتفاق الضمانات الشاملة بموجب القانون المُرقم(٥٢) في ٢٠١٢/١٠/٨.
- إصدار القانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٢، الخاص بتأسيس هيئة الرقابة الوطنية، لإنشاء وإدامة نظام وطني موحد يمكن العراق من الإيفاء بالتزاماته الخاصة بمعاهدات واتفاقيات منع انتشار الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية ووسائل إيصالها وتطبيقه على جميع الأنشطة السلمية موافقة مجلس النواب على قانون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٠١٢/١٠/٩.
- موافقة مجلس النواب على قانون إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بتأريخ ٢٠١٢/١٢/١٣.

كما يدعم العراق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٤/١٥٤٠، الذي يؤكد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويدعو إلى

ضرورة الإلتزام بتطبيق بنوده كافة، علماً ان العراق قدم تقريره الوطني المُحدث في شهر آيار من هذا العام، بشأن آخر التدابير والتشريعات الوطنية الخاصة بتطبيق القرار، كما أن إنضمام العراق إلى "مبادرة أمن الإنتشار(PSI)" التي تهدف إلى محاربة تهريب أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وعناصرها إلى الدول أو الكيانات غير الحكومية أو منها، يُعد أحد الركائز التي تصب بإتجاه تعزيز الجهود الدولية المُشتركة الرامية إلى تحقيق الأمن النووي والوقاية من أسلحة الدمار الشامل. وقد شارك العراق في العديد من العمليات والتدريبات بمقتضى هذه المبادرة.

السيد الرئيس..

إن العراق يعمل، وبالتعاون مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأصدقاء من خبراء الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، في مجال مشروع تصفية المنشآت النووية المدمرة في العراق والعمل مُستمر في تصفية موقع التويثة النووي، وهناك تقدمٌ ملموس في انجاز الأعمال المخطط لها، ونأملُ أن يستمر التعاون مع الوكالة والدول الأعضاء لحين تصفية هذه المنشآت وتنظيفها بالكامل. علماً ان العراق يُشارك في معظم الدورات التي تُقيمها الوكالة الدولية، المعنية بالأمن النووي. كما نود أن نؤكد على أهمية إستفادة العراق من خبرات الوكالة ومعرفتها وإدارتها حول تنفيذ برامج الاستخدام المدني للطاقة النووية كالزراعة ومعالجة المياه ومكافحة التلوث النووي ومعالجة الامراض السرطانية، حيث ان العراق بحاجة شديدة إليها، وان الوزارات المعنية ستلجأ الى الوكالة لمساعدتها في هذا الموضوع. وندعو الوكالة الى الاستجابة الى ذلك بإرسال خبراء الى العراق للمساعدة في تلك المجالات الحيوية التي يحتاجها بشدة.

السيد الرئيس..

إن العراق يؤيد مبدأ تعددية الاطراف في مفاوضات نزع السلاح النووي، ويشجع جميع الدول على المشاركة فيها لأنها تعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال عدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، نظراً لطبيعتها التدميرية الهائلة، حيث من الصعب صون السلم والأمن الدوليين دون التوصل إلى حلول مشتركة وعمّلية عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف للتوصل الى إتفاقات جماعية. إذ لا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح والحد من التسلح بمجهود فردي أو من طرف واحد بل يمكن تحقيق ذلك عن طريق القنوات التفاوضية المناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يؤمن العراق بضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بدورٍ مهمٍ في مجال تعزيز مبدأ ومسار تعددية الأطراف المشاركة في مفاوضات عدم إنتشار اسلحة الدمار الشامل بشكل عام ومن ضمنها السلاح النووي.

أما في مجال الأمن النووي في الإطار الإقليمي، فإن العراق يؤكد على أن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، يُعتبر خطوة هامة لتعزيز أمن البلدان في المناطق المختلفة للوصول إلى الهدف الأسمى، إلا وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين وصيانتهما. وانطلاقا من هذا المبدأ، فقد أيدّ العراق وساهم بجميع الجهود التي بذلت لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يُعرب العراق عن أسفه لتأجيل عقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى في الشرق الاوسط، الذي كان من مقرراً عقده في هلسنكي آواخر العام الماضي، إذ أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط يجعل هدف إنشاء المنطقة الخالية أمراً ضرورياً لتعزيز الأمن الاقليمي والدولي وتدابير بناء الثقة لدول المنطقة، لذا فمن الضروري بذل أقصى الجهود لإنجاح عقد المؤتمر لما سيحققه من فوائد وأهداف عدة، تنعكس بشكل إيجابي على الأمن والإستقرار في المنطقة وتقربنا من الهدف الاسمى المتمثل بتحقيق السلم والامن الدوليين وصيانتهما، ويأمل العراق بإزالة العقبات كافة، لتحديد موعد جديد لعقده قبل نهاية عام ٢٠١٣.

السيد الرئيس..

ونحن إذ نتحدث في موضوع الأمن النووي ومسؤولية الجميع في هذا المجال، فأننا نؤكد على الحق غير القابل للتصرف للدول وخاصة النامية في مجال تطوير وانتاج واستعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأيضا حقها في الحصول على هذه التكنولوجيا دون تمييز أو معوقات، وندعو الى ضرورة عدم الربط بين حظر الانتشار وحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعدم إحتكار المواد الداخلة في التكنولوجيا النووية من قبل مجموعة محددة من الدول ومحاولة فرض شروط الزامية تمس مصالح الدول، من أجل الحصول عليها.

السيد الرئيس..

وفي الختام تؤكد حكومة العراق على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف في تطوير إستخداماتها السلمية للطاقة النووية وتطالبها بتكثيف جهودها، من خلال برامج التعاون التقني، وتعزيز دورها الأساسي في تيسير نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول النامية. وتؤكد على إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تبقى الجهة الوحيدة التي تضمن الطبيعة السلمية للبرامج النووية، مع إعادة التأكيد على إن التعاون النووي بين الدول يجب أن يتم في إطار معاهدة منع الانتشار ووفق أحكامها.

وشكراً لكم..